

تعليقات

د. عبد الناصر إسماعيل عسّاف^(*)

علّقت مجلّة مجمع اللغة العربية في الجزء الثاني من المجلد الثاني والثمانين، على بعض ما ورد في مراجعة نشرتها ثمة لأحد الأساتذة، تعليقات لغوية مفيدة، كان منها أن علّقت على قول المراجع (ص ٣٧٦): «ورد في الموضوعين الآنفين» بقولها: «الوجه أن يقال: المتقدّمين/ المذكورين آنفًا».

وهذا القول مما يحتاج إلى تحقيق. فإذا كان المراد من هذا التعليق القول: إن استعمال كلمة «الآنف» في هذه الجملة، على ما هي عليه من وصف وتعريف، خلاف ما انتهى إلينا فيها من استعمال كلام العرب، لأن ما انتهى إلينا مما سُمع عنهم يدلّ على أن العرب استعملوها نكرة منصوبة، فذلك قول في محله. على أنه لا يلزم من صحته الحكم على هذا الاستعمال بالغلط.

وإذا كان المراد أنّ الوصف بالآنف، نكرة أو معرفة، غلط لا يجوز في قياس أو سماع، لأنها لا تخرج عن كونها ظرف زمان، وهو قول يشرب مما نصّ عليه غير واحد من المحدثين، من ملازمة «آنفًا» للظرفية، ورمي من غادر ذلك باللحن، ومفارقة الصواب^(١)، فقول فيه بحث.

نعم، إنّ التأسّي بما انتهى إلينا من كلام العرب، والافتداء بما سُمع، يقتضي تركه والانصراف عنه، لكن مقتضى توجيه بعض العلماء لبعض ما انتهى إلينا فيه من كلام العرب دالٌّ على جوازه. ذلك أن بعض العلماء مثل: مكي بن أبي طالب وأبي البقاء العكبري والسمين الحلبي وأبي البقاء الكفوي وسواهم رأوا في توجيه

(*) أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق.

«آنفًا» جواز أن يكون حالاً، فضلاً عن النصب على الظرفية^(٢). بل إن بعض العلماء منع فيه النصب على الظرفية، واقتصر على نصبه حالاً.

قال أبو حيان الأندلسي في «آنفًا» من قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ [محمد ٤٧: ١٦]: «أي: الساعة... وآنفًا: حال، أي: مبتدأ، أي: ما القول الذي ائتنفه قبل انفصاله عنه.. وقال الزمخشري: وآنفًا نصب على الظرف انتهى. وقال ذلك لأنه فستره بالساعة^(٣). وقال ابن عطية: والمفسرون يقولون: آنفًا معناه الساعة الماضية القريبة منّا، وهذا تفسير بالمعنى انتهى^(٤). والصحيح أنه ليس بظرف، ولا نعلم أحدًا من النحاة عدّه في الظروف^(٥).

وإذا جاز أن يكون «آنفًا» عند أولئك العلماء حالاً، كان من الجائز أن يقع صفة؛ لأن الأصل في الحال والصفة أن يُنينا من المشتقات، ومنها آنفًا، وما جاز في أحدهما من ذلك جاز في الآخر.

هذا ما دار في نفسي إثر قراءة ذلك التعليق، وهو ما دفعني إلى السؤال عن غياب تعليقات المجلة العلمية واللغوية المفيدة المبنية على علم وتحقيق، أحياناً عن مواضعها، فلا يرى المرء منها حيث يجب، أو حيث يجب أن تكون، شيئاً. وعندي فيما قرأت في المجلة شواهد وأمثلة دالة على ذلك، يكفيني التنبيه منها على مثالين.

(٢) انظر لهم على الترتيب: مشكل إعراب القرآن ٢/٢١٦، إملاء ما منّ به الرحمن

٢/٢٣٧، الدر المصون ٩/٦٩٥، الكليات ٢٠١، حاشية الجمل ٤/٦٤٧.

(٣) الكشف ٣/٥٣٤.

(٤) المحرّر الوجيز ٥/١١٥. وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٠.

(٥) البحر المحيط ٨/٧٩. وانظر: اختيارات أبي حيان النحوية ١/٨٠ - ٨٢.

المثال الأول:

نشرت المجلة في الجزء الثالث من المجلد الخامس والسبعين بحثًا تردّد فيه من الآراء والأحكام ما لا ينهض لضعفه وافتقاره إلى الدليل والبيّنة، أو ما لا يصحّ البتّة. فمن ذلك، ولست بصدد رصد كلّ ما في ذلك البحث، أن نصّ الباحث ثمة (ص ٥١٦)، في معرض حديثه عن قدرة اللغة العربية الاشتقاقية، على أن في اللغة العربية عشرات الأوزان غير المصنّفة، مثل لها بثلاثة عشر وزنًا، منها: «سَجَلٌ: فِعْلٌ، وتَمثال: تَفْعَال، ومَعُول: فِعُول، وَجَيْشَان: فَعْلَان، وَنُتْفَعَة: فُعْلَة، وَصُدَاع: فُعَال، وَرَمَد: فَعْل، وَحَيْثَالَة: فُعَالَة، وَمُصَيَّبَة: مُفَيِّعَة، وَمُعَيِّزِل.... وغيرها».

ولو تروى الباحث فيما قال، وتحقّق هذه الألفاظ والأوزان في مظانّها من كتب العربية، لرأى غلظه في وزن بعض الكلمات، ولأيقن أن أكثر تلك الأوزان هو مما صنّفه العلماء، وأن بعض أمثله كان مما مثّل به أولئك العلماء في كلامهم حيث صنّفوا تلك الأوزان، ولعرف أن بعض الأوزان الأخرى مما لا يتعدّر إلحاقه ببعض ما صنّفوه وضبطوه من أبنية العربية، وامتنع من ثم عن التقحّم، وذمّ العجلة.

وهذا بيان بعض ذلك:

- سَجَلٌ بوزنه فِعْلٌ بعض ما يمكن أن يُصنّف فيما يُعرّف عند العلماء بالاسم الثلاثي المضعّف المزيد بأحد المثليين مدغمًا، الذي يكون اسمًا وصفة نحو: فِلَزٌ، حَبْرٌ، دِقِيمٌ^(٦).

- تَمثال: أحد الأمثلة اليسيرة التي ردّها العلماء لوزن «تَفْعَال» الذي

(٦) انظر: الممتع في التصريف ٨٦/١، الارتشاف ٦٤/١.

ورد فيه من أمثلة الأسماء والصفات ألفاظ تُحَفِّظُ، ليست بالكثيرة، من العلماء من حصرها بستة عشر، ومنهم من زاد عليها نحوًا منها^(٧).

مِعْوَل: وهو حديدة تُنْقَرُ بها الجبال...، وزنه «مِفْعَل»، وليس كما قال الباحث فِعْوَلًا. وهو اسم آلة جارٍ على أحد ما نصَّ عليه العلماء وأجمعوا من أوزان اسم الآلة المطرّدة، أعني وزن «مِفْعَل»^(٨).

- جَيْشَان: مصدر جارٍ على ما قرره العلماء من أن الغالب في مصدر ما دلّ من الفعل الثلاثي على اضطراب وحركة وتقلّب أن يجيء على «فَعْلَان»، ونصّ بعضهم على أنه مقيس قياسًا مطرّدًا^(٩).

- نُتْفَعَة: بعض ما يمكن أن يُصنَّف فيما قرره بعض العلماء من أن «فُعْلَة» يأتي كثيرًا بمعنى اسم المفعول مبالغة^(١٠)، أو فيما نصّ عليه بعضهم من أنه يجيء عليه من الأسماء ماله أول وآخر نحو: خطبة^(١١).

- صُدَاع: بعض ما مثّل به العلماء لما نصّوا عليه من أن الغالب في مصدر

(٧) انظر: الكتاب ٢٥٦/٤، شرحه للسيرافي ٢٢٢-٢٢٣، أبنية كتاب سيبويه ١٣٦، أدب الكاتب ٦٠٤، شرح الشافية للرضي ١٦٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٦، الارتشاف ٢١٣/١-٢١٤/٢، المزهر ٢١/٢، ٩٢، ١٣٨.

(٨) انظر: الكتاب ٩٤-٩٥، شرحه للسيرافي ٢٤٨، الأصول ١٥١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٦، الارتشاف ١٥٠/١، ٥٠٦/٢.

(٩) انظر: الكتاب ١٤-١٥، شرحه للسيرافي ٨٠-٨١، أدب الكاتب ٥٧٦، الأصول ٩٢/٣، دقائق التصريف ٥٦، ١٣٣، شرح الشافية للرضي ١٥٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٦-٤٧، الارتشاف ٤٩٠/٢.

(١٠) انظر: إصلاح المنطق ٤٢٧، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/٢-٤١٦، شرح الشافية للرضي ١٦٢/١، الارتشاف ١٤٧/١، المزهر ١٥٤/٢.

(١١) الارتشاف ١٤٧/١.

الأدواء من غير باب «فَعَل» وزن «فُعَال»، ورأى بعضهم أنه مقيس^(١٢).
 - رَمَد: مصدر جارٍ على ما نصّ عليه العلماء من أن الأغلب في الأدواء من باب «فَعَل» أن يكون على وزن «فَعَل» كالورم والوجع والمرض والسقم^(١٣).
 - حُثَالَة: أحد الأمثلة التي مثّل بها العلماء لما انتهوا إليه من أن وزن «فُعَالَة» يكثر أو يطرد في الفضلات، دالاً على ما يسقط أو يفضل أو يطرح^(١٤).
 - مُغَيِزِل، ومُصَيِّطِبَة: مثالان جاريان على ما هو مقرّر من قواعد في باب التصغير، من أن مصعّر «مفعّل» و«مفعلة» إذا وُزِنَ بحسب نظام الميزان الصرفي العام، مراعاة للأصول والزوائد، كان على مثال: مُقَيِّعِل، مُقَيِّعِلَة. فإذا نُظِرَ فيه إلى أوزان التصغير الاصطلاحية الثلاثة، كان على وزن فُعَيِّعِل^(١٥).
 على أنه جاء من غير المصعّر على هذا الوزن مُقَيِّعِل ألفاظ معدودة مكثّرة، تبه عليها العلماء في مظانّها^(١٦).

-
- (١٢) انظر: الكتاب ١٠/٤، شرحه للسيرافي ٧٤-٧٥، أدب الكاتب ٥٨٠، الأصول ٨٩/٣، دقائق التصريف ١٣٤، شرح الشافية للرضي ١٥٤/١-١٥٥، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٤/٣، وللمرادي ٢٩٣/١، المزهري ١٠٨/٢.
 (١٣) انظر: الكتاب ١٧/٤-٢١، شرحه للسيرافي ٨٥ وما بعدها، أبنية كتاب سيبويه ٣٢١، شرح الشافية للرضي ١٥٦/١.
 (١٤) انظر: الكتاب ١٣/٤، شرحه للسيرافي ٧٦، أدب الكاتب ٥٨٢، الأصول ٩٠/٣، شرح الشافية للرضي ١٥٥/١، الارتشاف ١٤٩/١، ٤٩٠/٢، المزهري ١١٩/٢.
 (١٥) انظر: شرح المفصل لابن الحاجب ٥٤٦/١، ولابن يعيش ١١٥/٥، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢، شرح الشافية لركن الدين ٣٢٥/١، النحو الوافي ٦٨٣/٤.
 (١٦) انظر: مجاز القرآن ٢٥٦/٢، أدب الكاتب ٥٩٥، الحجة للفارسي ٢٣٠/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥/٤، المحرر الوجيز ١٩٩/٢-٢٠٠، ٢٩٢/٥، البحر المحيط ٤٨٦/٣، ٥٠٢، الدرر المصون ٢٨٧/٤-٢٨٨، المزهري ٩٣/٢، ٢٥٤.

المثال الثاني:

نشرت المجلة في الجزء الرابع من المجلد الثمانين بحثاً عن واو الثمانية اجتهد فيه كاتبه في جمع المادة وتصنيفها، لكنّه غفل عما يجب فيه من إحكام وتحقيق، فكان فيه للغلط والتخليط والتحكم حظّ دلّت عليه أشياء وأشياء منها:

● نسب الكاتب (ص ٨٠٧ - ٨٠٨) إلى أبي حيان الأندلسي أنه قال: إن واو الثمانية من لغة قريش، وعدّ من قوله: «... وإن قريشاً إذا تحدّثت تقول: ستة سبعة وثمانية تسعة، فتدخل الواو في الثمانية». والصحيح أن أبا حيان لم يقل ذلك، وإلا كان كمثبت واو الثمانية؛ وأنّ ذلك مما ذكّر عن أبي بكر شعبة بن عياش وابن خالويه، بنصّ أبي حيان نفسه. قال: «وذكّر عن أبي بكر بن عياش وابن خالويه أنّها واو الثمانية، وأن قريشاً إذا تحدّثت...»^(١٧).

● رأى الكاتب (ص ٨١١) أن ابن خالويه هو أول من استعمل مصطلح واو الثمانية. ثم قال بعد بضعة عشر سطراً: وقد تنبّه عدد من العلماء إلى هذه الواو على الرغم من أنهم لم يقولوا بهذا المصطلح، بل كان كلامهم تنظيراً للآخرين الذين وضعوا المصطلح. فأولهم الذي له قصب السبق لولادة مصطلح جديد هو أبو بكر سالم عيّاش^(١٨)...، إذ قال القرطبي... «وقيل: إنّها واو الثمانية، وذلك من عادة قريش أنهم يعدّون من الواحد فيقولون:

(١٧) البحر المحييط ٦/١١٤.

(١٨) هذا ما قاله الباحث في اسمه. وفي اسمه خلاف على ثلاثة عشر قولاً، أصحها

شعبة. غاية النهاية ٢/٣٢٥ - ٣٢٦.

خمسة ستة سبعة وثمانية، فإذا بلغوا السبعة قالوا: وثمانية. قاله أبو بكر بن عياش... ا.هـ.

هكذا قال. وهذا القول إذا أُخذ برمّته على ظاهره، وفُهمت كلمة «المصطلح» على ما تعنيه في شائع استعمالها وغالبه من الدلالة على تسمية الشيء، ودلالة اللفظ على المفهوم؛ بدا ما فيه من تشبيح واضطراب. فانظر قوله في الموضوع الثاني تر ذلك فيه ظاهراً: نفى عن أبي بكر بن عياش القول بمصطلح «واو الثمانية»، لأنه معدود فيمن نفى عنهم ذلك من العلماء، وعدّ كلامه مقدمة اعتمد عليها الآخرون لوضع هذا المصطلح^(١٩). ثم قال آخرًا: إن أبا بكر بن عياش أول العلماء قصب سبق لولادة هذا المصطلح الجديد!

ثم انظر إلى ما نصّ عليه في الموضوع الأول من أن ابن خالويه هو أول من استعمل هذا المصطلح، وأسأل: كيف له أن يدعي الشيء بنفسه لمختلفين في آن معًا؟!

وقد يبدو للمتأمل أن مصدر بعض ما أطلّ من قول الكاتب على ظاهره من تشبيح واضطراب هو استعمال «المصطلح» و«مصطلح واو الثمانية» تارة للاسم، وتارة أخرى للمسمّى، فأراد به حيناً حقيقة هذه الواو ومفهومها، وحيناً اسمها والعبارة الدالّة عليها. فكان ذلك أحياناً مدعاة للالتباس والتخليط. وربما كان

(١٩) الجزم هنا في نفى القول بهذا المصطلح أو استعماله عن ابن عياش ربما كان في غير محله؛ لأنه إذا صحّ ما قاله القرطبي احتمال أن يكون مصطلح «واو الثمانية» من عبارته. وكان مما يؤيده قول أبي حيان: «(وذكر عن أبي بكر بن عياش وابن خالويه أنّها واو الثمانية،...) البحر المحيط ١١٤/٦. وإلا فكيف أثبت له قصب سبق في ولادة هذا المصطلح، إلا أن يباح له أن يسلّط النفي والإثبات معاً على شيء بعينه!

منه ما قاله عن ابن عياش، وأراد منه أنه لم يكن من رأيه القول بواو الثمانية حقيقة ومفهوماً، وإن تنبّه لها، وكان له قصب السبق في ولادة المصطلح الذي سُمّيَ به.

وهذا الاستعمال مما تردّد كثيراً في كلام الكاتب، وكان أحياناً يأتي في أسئلة تخلو من علامات مميزة فاصلة، إلا أن يُهتدى إليها بمزيد تأمل وتدبّر. وكان من أثره في غير موضع أن تُخيل للمرء أن مظنة الخلاف هنا بين العلماء في التسمية والمصطلح، لا في الواو حقيقة ووجوداً ومفهوماً. بل كان ذلك مما صرّح به في مواضع من كلامه. وهو عند التحقيق خلاف الواقع، لأن مدار الخلاف على هذه الواو حقيقة ومفهوماً، فإذا امتدّ الإنكار إلى المصطلح كان أثراً من أثر إنكار المفهوم.

● ذكر الكاتب (ص ٨١١) فيمن أثبت واو الثمانية الثعلبيّ صاحب تفسير (الكشف والبيان)، ثم قال: «وقد ذكرت كتب النحو والتفسير أنه من أوائل المفسرين الذين استعملوا هذا المصطلح في كتابه المذكور آنفاً وأيده». ا.هـ. وقوله «في كتابه المذكور آنفاً - يعني تفسيره - وأيده» زيادة زادها الكاتب على ما كان في مصادره التي أحال عليها، لا دليل له عليها منها، أو مما اطّلع عليه من كتب تناولت هذه الواو. وهذا التعيين بغير دليل رجم بالغيب، والعلم لا يقبل من القول إلا ما اعتضد ببينة أو برهان.

● كان من نهج الكاتب أن عيّن من الأعلام ما كان مشتركاً من كنية أو لقب أو اسم أو نسبة. وهو بعض ما يتطلّبه البحث العلمي، وربما أوجه. وعلى الباحث إذا أراد الانتهاء إلى نتائج صحيحة أن يتوسّل بما يقتضيه المنهج العلمي، وما يهديه إليها من أدلة وقرائن. وإلا وقعت النتائج في شرك لا ينقذها منه إلا النقد و التمهيص.

وقد نظرتُ في بعض ما عيَّنه الكاتب من تلك الأعلام، فإذا هو يلوذ بالتحكُّم، ويعرض عما يتيحه البحث من قرائن وأدلة، وإذا في نتائجه ما يسقيه الغلظ من مائه، وما يحوم الشكَّ حوله، فلا تطمئن إليه النفس. وهذه أمثلة:

- عيّن الكاتب «الققبال» الذي ورد في قول القرطبي: «وحكى نحوه الققبال، فقال: إن قومًا قالوا: إن العدد ينتهي عند العرب إلى السبعة، ...» فنصّ (ص ٨١٢) على أنه محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي (ت ٥٠٧). وهذا التعيين عند التحقيق لا يثبت للنقد، قام على الظنّ، ثم نفخ فيه الكاتب من نفسه، فعظم حتى بات لديه يقينًا. ولو احتكم إلى ما في تفسير القرطبي نفسه، وفي بعض كتب التراجم من إشارات وقرائن، لرجع عن قوله، ولعرف أن القفال هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي المعروف بالقفال الكبير (٢٩١-٣٦٥هـ).

والإشارات والقرائن التي عنيتُ:

أ- أن القرطبي كان إذا ذكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي ذكره بنسبه «الشاشي»، وربما قرنه بلقبه «فخر الإسلام»؛ وأن الشاشي لم يكن له من الذكر - فيما رأيت - في تفسير القرطبي إلا فيما نقل القرطبي من حكاية تلميذه (تلميذ الشاشي) ابن العربي عنه^(٢٠).

ب- أن «القفال» ورد في بضعة عشر موضعًا من تفسير القرطبي، كان له فيها من القول والرأي والاختيار ما هو موصول بالتفسير والتأويل واللغة

(٢٠) انظر: تفسير القرطبي ١/٤٥٢، ٣/٧٤، ٤٨٦، ٧/٣٣٩.

والكلام والأصول، وكان فيها شيء من مذهب المعتزلة وتأويلهم^(٢١). وهذا ألصق ما يكون بمحمد بن علي...، لأنه كما نص العلماء في ترجمته كان أصولياً لغوياً مفسراً، وكان أول من صنف الجدل من الفقهاء. وله تفسير كبير نصر فيه مذهب المعتزلة. قال الإمام النووي: إذا ذُكر القفال الشاشي فالمراد هو، ... ثم إنه يتركز ذكره في التفسير والحديث والأصول والكلام...^(٢٢).

- كان من رأي الكاتب (ص ٨١٢) أن «المالقي» الذي ذكره القرطبي في قوله ينقل حكاية ابن عطية عن أبيه: «وحدثني أبي ﷺ عن الأستاذ النحوي أبي عبد الله الكفيف المالقي - وكان ممن استوطن غرناطة وأقرأ فيها في مدة ابن حُبوس - أنه قال: هي لغة فصيحة...»^(٢٣) = هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله المالقي (ت ٥١٩ هـ).

وكان ينبغي له أن يكسر من اليقين والقطع فيما رآه بشيء من الشك والاحتمال؛ لأن «المالقي» كما يدل تعريف ابن عطية به نحوي كفيف له حظ من إقراء القرآن، وهو ما لا وجود له في ترجمة محمد بن عبد الله بن حسن المالقي المتوفى سنة ٥١٩ هـ الذي نصّ عليه الكاتب. والمنصوص عليه في ترجمته التي رجع إليها الكاتب فيما أظن في (الأعلام)^(٢٤) أنه قاض، له كتاب في الزهد،

(٢١) انظر المصدر السابق مثلاً: ٤٠٣/٥، ٣٣٤/٦، ٢٢٠/٧، ٢٥٧/٨، ١٦٦/٩، ١٦٧، ٣٣٤، ٣٧٥، ٥٤/١٢، ١٤٠، ٢٠٩-٢٠٨، ٣٧٠/١٣، ٣٣٤/١٤، ٤٨٤/١٥، ٤٨٩/١٦،

(٢٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٧٨٨ - ٧٨٩، مناقب الإمام الشافعي ٢٦٢ - ٢٦٣، طبقات المفسرين للداودي ١٩٦/٢ - ١٩٧.

(٢٣) تفسير القرطبي ٣٩٧/١٠. وانظر المحرر الوجيز ٨٩/٣.

(٢٤) ٢٢٨/٦.

وؤلّ القضاة في غرناطة سنة ٥١٥ هـ. ولو كان «المالقي» الذي يعرفه ابن عطية قاضيًا في غرناطة، لما خفي عنه، لأنه من أهل غرناطة، وكان فيها حينئذ؛ ولعرفه بذلك، لعلّ منزلة القضاء، ورفيع شأن القاضي.

- رأى الكاتب (ص ٨١٥) أن «علي بن عيسى» المذكور في قول الرّماني: «وذهب بعض المفسرين إلى أن الواو ها هنا... تدل على أن للجنة ثمانية أبواب..، وكان علي بن عيسى يصحّ هذا القول...» هو علي بن عيسى، أبو الحسن الربيعي (ت ٥٤٢٠هـ). وفي هذا عندي شك مبعثه أمران:

١- دلالة المصادر التي تناقلت آراء الرّماني والربيعي وأقوالهما على أن «الربيعي» يرد إذا ما ورد في الغالب بنسبه، فإذا ذُكر باسمه ذكر مقروناً بنسبه: علي بن عيسى الربيعي، إلا أن يكون السياق دالاً عليه؛ وأن ذكر الرّماني باسمه «علي بن عيسى» معروف، وإن كان دون ذكره بنسبه، أو باسمه مقروناً بنسبه.

٢- احتياج إثبات تأثر الرّماني بالربيعي، ونقل آرائه وأقواله، مع إعلان ذلك، إلى دليل. ذلك أن المعاصرة، وإن لم تكن في ذاتها تحجب التأثر والنقل، كثيراً ما تحجب التصريح بهما.

والذي تحدّثني به نفسي أن يكون علي بن عيسى المذكور هو الرّماني. ومن ثمّ إمّا أن تكون العبارة التي ورد فيها اسمه أُقْحِمَت في كتابه (معاني الحروف) إقحاماً، وإما أن تكون نسبة كتاب (معاني الحروف) المطبوع إليه غير صحيحة، وهذا ما يحتاج إلى بحث وتحقيق.

- نصّ الكاتب (ص ٨١٦) على أن «ابن الأنباري» الذي ذكره ابن عطية في قوله: «وقال قوم أشار إليهم ابن الأنباري وضعّف قولهم:...» هو عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).

وهذا التعيين عند التحقيق لا يصح، ويدفعه أمران:

أ- أن ابن عطية صنّف تفسيره (المحرّر الوجيز) أو أكثره كما يرى بعض الباحثين ما بين سنة ٥١١ وسنة ٥١٨ هـ^(٢٥). وفي هذا الوقت كان أبو البركات الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) صغيراً لم يبلغ سن الرشد. فأئى يكون له شأن في العلم، ورأى يُهتدى به، وحكم يُنقل عنه؟!!

ب- أن ابن الأنباري ذكّر في مواضع أخرى من تفسير ابن عطية، كان فيها ما يُرجّح أن يكون المقصود به هنا أبا بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨)، ففي أحد تلك المواضع صرّح بكنيته أبي بكر^(٢٦)، وفي موضع آخر^(٢٧) ساق شيئاً مما حكاه المهدي (ت ٤٣٠) ومكي (ت ٤٣٧) عن ابن الأنباري. ومثلهما لا يحكيان عن أبي البركات الذي كان حينئذ في علم الغيب.

● ذكر الكاتب (ص ٨١٣) أن واو الثمانية عند من قال بها، أو تنبّه لها، ووجد لها دلالات تختلف عن بقية الواوات؛ ليست واو العطف أو واو الاستئناف أو الواو الزائدة.

(٢٥) انظر: عبد الحق بن عطية ١٩٣ - ١٩٥.

(٢٦) المحرّر الوجيز ٥١٥/٣

(٢٧) المصدر السابق ٢٦١/١.

وهذا فيه نظر، لأن في كلام بعض من قال بها، أو تبه عليها، أو من نقل عنهم شيئاً من ذلك، ما يدلّ نصّاً أو إشارة على أنها لا تخرج عن معنى العطف^(٢٨)، أو واو الحال^(٢٩)، أو أنها للاستئناف^(٣٠)، أو أنها تصلح للسقوط^(٣١).

ومن ثم لا يكون من مقتضى قول من قال بواو الثمانية أن يعربها كذلك، خلافاً لما يدل عليه حكم الكاتب في تلك الفقرة التي عقدها (ص ٨٢٠) لإعراب هذه الواو.

● كان مما ذكر الكاتب (ص ٨١٣) لتعليل مجيء الواو مع الصفة الثامنة بعض ما أورد السيوطي^(٣٢)، من فوائد ابن الزمكاني: «لكل مقام معنى يناسبه. فإذا كان المقام مقام تعدد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف، وإن أريد الجمع بين الصفتين أو التنبية على تغييرهما عطف بالحرف. وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتي بالحرف أيضاً». ثم عقب عليه بقوله: «أي إن الجمع بين الصفات هو الذي جلب الواو مع الصفة الثامنة، وهو الذي أسقطها لعدم وجود جامع بين الصفات تلك، لهذا ذكرت تارة وتُركت تارة أخرى».

(٢٨) انظر: الرصف ٤٢٦، البرهان ١٨٩/٣، ٤٣٨/٤.

(٢٩) انظر: الرصف ٤٢٦.

(٣٠) انظر: وضع البرهان ٤٠٦/١، تفسير القرطبي ٢٤٧/١٣، بدائع الفوائد ٣٠٤، الإتيان ٣٠٦/٢.

(٣١) انظر: المحرر الوجيز ٨٩/٣، ٥٠٨، البرهان ١٩٠/٣، ٤٣٨/٤ - ٤٣٩.

(٣٢) الأشباه والنظائر ٥١/٤.

وهذا التعقيب إذا تأملته بدا لك لعواره لا يثبت للنقد، من وجهين:

١ - التحكّم بتقييد العطف بالصفة الثامنة، بخلاف ما جرى عليه كلام ابن الزملاكي من إطلاق ليس فيه بيان خصوصية للصفة الثامنة، وتقييدها بواو العطف.

٢ - فهم كلام ابن الزملاكي وتفسيره على غير وجهه، لأن الجمع بين الصفات يكون بعطف تلك الصفات بعضها على بعض، فكيف يكون الجمع بين تلك الصفات، والواو مرتبطة بإحداها فقط؟! وترك العطف بين الصفات المتعددة لا يعني بالضرورة انتفاء الجامع بين تلك الصفات؛ لأنه قد يعني وجود ذلك الجامع، مع انتفاء الرغبة في النظر إليه والتنبيه عليه.

ثم إن اقتران العطف بإحدى الصفات، ولتكن الثامنة، وربطها بما قبلها، لا يعين الجمع بين الصفتين، فقد يُراد الجمع، أو التنبيه على التباين، أو على التنوع.

ولو نظر الكاتب إلى ما قاله ابن الزملاكي بعد، إذ تناول قوله تعالى:

﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مِّنْكَ مُمْسِكَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم ٥:٦٦]، وهو بعض ما يصح فيه ذلك الأصل؛ لعرف أن تعليقه غلط محض.

قال ابن الزملاكي: «فأتى بالواو بين الوصفين الأخيرين لأن المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعة، والواو قد توهم التنوع، فحذفت. وأمّا الأبقار فلا يكنّ ثيبات، والثيبات لا يكنّ أبكارًا، فأتى بالواو لتضاد النوعين»^(٣٣).

عدّ الباحث (ص ٨١٦) ابن عطية في المعترضين على واو الثمانية، وقال: «يفترض ابن عطية أن واو الثمانية هي واو زائدة، يمكن الاستغناء عنها، على حين النصوص القرآنية الخمسة... لا تبدو فيها الواو زائدة، لذلك قال: «.. بل هي [الواو] لازمة لا يستغني الكلام عنها». فعلى رأيه هذا تكون الواو هذه عاطفة وليست واو الثمانية»^{٣٤}.

وهذا قول فيه نظر؛ لأنه يُفهم أن ابن عطية أنكر واو الثمانية، ويدل على أن قوله بزيادة واو الثمانية كان عن افتراض، لا عن رأي واختيار، وأنه يرى أن الواو في تلك الآيات التي استُبدل بها في هذا الباب لازمة لا يستغني الكلام عنها. وهو ما يقتضي بآخرة أن تكون فيها عاطفة.

وهذا عند التحقيق غير مُسلّم به؛ لأن ابن عطية اقتدى بمن قال بواو الثمانية، فخرّج عليها من آي الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿وَأَمِنُهُمْ كُتُبُهُمْ﴾ [الكهف ١٨: ٢٢]، و﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر ٣٩: ٧٣] و﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة ٩: ١١٢] إلا أنه خالفهم في بعض ما استدلوا به، لأنهم رأوا أن الواو في بعض الآي ﴿نُيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥] ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة ٦٩: ٧] واو الثمانية، على الرغم من لزومها وحاجة الكلام إليها، وهذا خلاف ما كان يراه من أن تلك الواو لا تكون كذلك إلا حيث يمكن أن يُستغنى عنها، فإذا اختل المعنى لسقوطها، وضلّ المقصود لم تكن كذلك^(٣٤).

(٣٤) انظر: المحرر الوجيز ٨٩/٣، ٥٠٨.

ويكفي المرء أن يتدبرّ كلام ابن عطية الذي أحال عليه الكاتب حتى يعرف ذلك، ويعرف معه أن الكاتب حرّف كلام ابن عطية، وفهمه على غير وجهه. على أن في كلام ابن عطية ما يُشعر بأن صحّة الاستغناء عن واو الثمانية لا يعني أنها زائدة مجرّدة، بل هي متلبّسة بمعنى لم يكن لولاها. يدلّك على ذلك أنّه ضعّف القول بزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] وعدّه غير ذي معنى^(٣٥)، على الرغم من قوله بأن الواو هنا واو الثمانية. وربّما كان مما يوحي بذلك أيضًا أن ترى ابن عطية يحمل واو ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] في غير موضع على واو الثمانية^(٣٦)، حتى إذا فسّر الآية في موضعها اختار أن تكون الواو مؤذنة بأن ما بعدها سابق في الزمن لما قبلها، وأن أبواب الجنة تكون مفتحة لأهلها قبل وصولهم؛ وأعرض عن قول من قال بزيادتها^(٣٧). اللهم إلا أن يكون ذلك من قبيل اختلاف القول باختلاف المواضع.

وقول الكاتب هنا، وهو ما ردّده في موضع آخر (ص ٨٢٠)، بأن مذهب ابن عطية في تلك الواو الواردة في الآيات الخمس أنّها عاطفة، فيه إطلاق لا يناسب الواقع.

ومما يحسن بي، بعدما فرغت من التعليق على ما نسبه الكاتب إلى ابن عطية، أن أنبّه على ما وقع في كلام الكاتب حين ذكر أن ابن عطية توفي سنة ٥٦٤هـ، من سهو صوابه (٥٤٦). على أن هذا القول في وفاة ابن عطية

(٣٥) المصدر السابق ٨٩/٣.

(٣٦) المصدر نفسه ٨٩/٣، ٥٠٨.

(٣٧) المصدر نفسه ٥٤٢/٤.

خلاف الأولى؛ لأن القول الذي صحّحه بعض أهل العلم كابن الأثير أنه توفي سنة (٥٤١) (٣٨).

● عدّ الكاتب (ص ٨١٦) ابن المنير السكندري أشد المعارضين لواو الثمانية.

وهذا الرأي فيه من المبالغة ما تبين عنه معارضة أقوال ابن المنير بأقوال آخرين ممن عارض القول بواو الثمانية. فموازنة أقوال ابن المنير بأقوال ابن هشام مثلاً تدل على أن الأول ليس بأشدّ من ابن هشام في ذلك، بل ربما كان العكس هو الصحيح. يدلك على ذلك ما كان عليه ابن هشام من إنكار أن تكون الواو في جميع ما استدل به القائلون بواو الثمانية لرأيهم من آيات كذلك، ونفي وجود واو الثمانية، ونبذها بأنها لا حقيقة لها، ووصف القول بها بأنه من أبلغ المقالات في الفساد، وأنه مذهب الضعفاء، ورمي القائلين بها من النحاة بالضعف (٣٩).

● ذكر الكاتب (ص ٨١٧) أبا حيان الأندلسي في المعترضين على واو الثمانية، وفصّل حاله فقال: «لم يرض أبو حيان الأندلسي بهذا المصطلح، فبعد أن قدّم دعوى القائلين به، وعلّل مجيء هذه الواو في عدد من آيات القرآن الكريم، قال: «ودعوى الزيادة أو واو الثمانية ضعيف». لأنه يرى أن الصفات إذا كانت للمدح أو للذم أو للترحم جاز فيها الإتيان بالمنعوت بالواو، أو القطع بدون ذكر الواو في بعضها أو كلها» ٥٠١.

(٣٨) معجم أصحاب أبي علي ٢٧٢.

(٣٩) المغني ٤٧٤ - ٤٧٧، ٨٥٩ - ٨٦٠.

وهذا فيه من التحريف بكلام أبي حيان وجهان:

١ - عكس الكاتب السياق الذي ورد فيه كلام أبي حيان في الموضوع الذي أحال عليه. فأبو حيان لم يقدم ثمة دعوى القائلين بواو الثمانية، ثم يلحقها بتعليل مجيء هذه الواو في عدد من آي القرآن الكريم. بل كان كلامه على العكس: ذكر أصلاً في النعوت المكررة، في الإتيان والقطع والعطف؛ علل بشيء منه حسن العطف في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، ثم أعقبه بقوله: «ودعوى الزيادة أو واو الثمانية ضعيف»

٢ - حرّف الكاتب الأصل الذي ساقه أبو حيان، إذ سلخه من سياقه، وأهدر بعض قيوده، وفهمه على غير وجهه، وترك منه ما كان استدلال أبي حيان لأجله.

قال أبو حيان: «والصفات إذا تكررت، وكانت للمدح أو الذمّ أو الترحم جاز فيها الإتيان للمنعوت والقطع في كلها أو بعضها، وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف. ولما كان الأمر مابيناً للنهي، إذ الأمر طلب فعل، والنهي^(٤٠) ترك فعل، حسن العطف في قوله ﴿وَالنَّاهُونَ﴾. ودعوى الزيادة...»^(٤١).

ولا يخفى المقصود من كلام أبي حيان في الإتيان والقطع كلاً أو بعضاً، وفي العطف. فأين منه تلخيص الكاتب وفهمه اللذان أحالا الإتيان عطفاً بالواو، والقطع نعتاً، وأزالا العطف الذي استدل به أبو حيان لما ذهب إليه من أن واو ﴿وَالنَّاهُونَ﴾ للعطف؟!!

(٤٠) لعل المناسب «(طلب ترك)» فكأن كلمة «(طلب)» سقطت هنا.

(٤١) البحر المحيط ٥/١٠٤.

على أن قوله «لأنه يرى...» قد يوحي بأن ما قاله أبو حيان رأي خاص به، وهو ليس كذلك^(٤٢).

• نصّ الكاتب (ص ٨١٨) على أن ابن هشام عدّ واو الثمانية زائدة. وهذا يعني فيما يعني أن ابن هشام يرى زيادة الواو التي سمّاها بعض الأدباء والنحويين والمفسرين واو الثمانية، في الآيات الخمس التي استدلّوا بها لرأيهم. فهل كان قول ابن هشام كذلك حقًا؟ لو تأمل المرء قول ابن هشام حيث عرض تلك الآيات لعرف أنه أنكر واو الثمانية، ونصّ على أنّها «لا حقيقة لها»، وأنه رأى الواو في ثلاث آيات للعطف، واضطرب رأيه في أخرى، ولم يصرّح برأيه في الخامسة. نصّ أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] وقوله ﴿وَمَمْنَانِيَّةً أُتِيَامًا﴾ [الحاقة: ٧] للعطف، وأشار إلى أن الواو في قوله تعالى ﴿تِيَابَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] للتقسيم^(٤٣)، وهي للعطف بأخرة. وتردّد في الواو من قوله تعالى ﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، إذ نصّ في بعض كلامه على أنّها للحال^(٤٤)، وردّه في بعضه الآخر، لحذف عامل الحال^(٤٥). ولم يعلن برأيه في واو ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣]، وإن كان في كلامه ما يُفهم أن القول بالزيادة فيها غير ظاهر^(٤٦).

(٤٢) انظر: الارتشاف ٤/١٩٢٧ - ١٩٢٨.

(٤٣) انظر: المغني ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٤٤) المصدر السابق ٤٧٧.

(٤٥) انظر: المصدر نفسه ٤٧٤ - ٤٧٥، ٨٦٠.

(٤٦) المصدر نفسه ٤٧٣ - ٤٧٤، ٤٧٦.

نعم، نصّ على أن «واو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط»^(٤٧)، وذكر في بعض المواضع أن الواو في بعض تلك الآيات حُمِلت على بعض الأقوال على الزيادة والإقحام، لكنّ كلامه خال مما يشعر بأنه كان اختياريًا اختاره، أو قولاً قلّده. بل على العكس كان في بعض كلامه ما يدلّ بالمخالفة على أن القول بالزيادة في بعض تلك الآيات غير ظاهر.

● علّق الكاتب (ص ٨١٩) على قول من اعترض على واو الثمانية كابن هشام والقشيري بعدم وقوعها مع الصفة الثامنة في بعض آي القرآن، فقال: «ولكننا نقول إن هذه الواو لا تأتي مع الصفة الثامنة دائمًا، إلا إذا كان هناك شرط التنافي بين الصفة السابعة والصفة الثامنة كما قال الزمخشري وابن قيم الجوزية وغيرهما».

والمفهوم من هذا التعليق أن دخول الواو على الصفة الثامنة إذا تحقّق التنافي بين الصفتين السابعة والثامنة شيء واجب قال به الزمخشري وابن القيم وغيرهما؛ وأن التنافي شرط لا معنى عنه لدخول الواو. وهذا يعني بآخرة أن للثمانية عند هؤلاء وأوًا واجبة منضبطة بشرط التنافي.

هذا ما يمليه تحليل التعليق وفهمه، فهل في أقوال الزمخشري وابن القيم على الأقلّ ما دعا الكاتب إلى أن ينسب إليهما ما أبداه الفهم والتحليل؟ إذا تتبع المرء كلام الزمخشري في (الكشاف) حيث تناول الآيات الخمس التي استدلّ بها المقرّون بواو الثمانية، لم يجد للثمانية فيه، نصًّا أو إشارة، وأوًا خاصة بها، ووجد أن الواو في بعض ما تناوله من تلك الآيات

كانت تارة واو الصفة التي تؤكد لصوق الصفة بموصوفها، وواو العطف تارة أخرى؛ دون أن يصدر عنه ما يدلّ على ارتباط الواو في الموضوعين بالعدد ثمانية، أو بالصفة الثامنة، ارتباطاً واجباً.

وما ورد في قوله «فإن قلت: لم أُخليت الصفات كلها عن العاطف، ووسّط بين الثيبات والأبكار؟ قلت: لأتّهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيها اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بدّ من الواو»^(٤٨) = لا يدل على أن لتلك الواو اختصاصاً بالصفة الثامنة.

نعم، ذكر الزمخشري ما يفيد أن الواو هنا واجبة، أو كالواجبة، لوجود تنافٍ بين صفتين، لكنّ كلامه خلا من أدنى إشارة إلى اختصاص هذا التنافي وتلك الواو بالصفة الثامنة، فتكون شأنًا متعلقًا بها لا ينصرف إلى ما سواها.

وإذا راجع المرء كلام ابن القيم عن واو الثمانية في كتابه (بدائع الفوائد)^(٤٩)، وعليه أحال الكاتب، لم يظفر بما يؤيد الكاتب في تعليقه. ذلك أن صريح قول ابن القيم إنكار واو الثمانية، والحكم على قول من قال بها بالافتقار إلى دليل مستقيم. ومن ثم نفي أن تكون الواو في أكثر ما جاء في كلامه من آيات استدلت بها المثبتون لقولهم في هذا الباب، هي واو الثمانية، وحملها على العطف.

وما أشار إليه من احتمال دخول الواو في قوله تعالى ﴿وَتَأْمِنُنَّهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] لأجل الثمانية^(٥٠)، لا يتعيّن منه الاعتراف بواو الثمانية على إطلاقه. فإذا كان ذلك، وأيدته إشارة في كلامه، كان مقيدًا بما أشار إليه من ضوابط في قوله: «فإن هذا لو صحّ فإنما يكون إذا كانت

(٤٨) الكشف ٤/١٢٨.

(٤٩) ٣٠٤-٣٠٥، ٤١١-٤١٣.

(٥٠) بدائع الفوائد ٤١٣.

الثمانية منسوقة في اللفظ واحدًا بعد واحد، فينتهون إلى السبعة، ثم يستأنفون العدد إلى الثمانية بالواو. وهنا لا ذكر للفظ الثمانية في الآية ولا عدّها... على أن في كون الواو تجيء للثمانية كلامًا^(٥١) آخر قد ذكرناه في (الفتح المكّي)، وبيننا المواضع التي ادّعي فيها أن الواو للثمانية، وأين يمكن دعوى ذلك، وأين يستحيل^(٥٢).

ونصّ ابن القيم هنا ظاهر في خلوّه من اشتراط التنافي بين ما وقع سابقًا وثامنًا من صفة أو معدود. وإشارته هنا إلى إمكان دعوى واو الثمانية في مواضع، واستحالته في مواضع، مما يدعو إلى التحقّق مما قاله الكاتب في موضع آخر (ص ٨١٨) من أن ابن القيم لم يرضَ بواو الثمانية؛ والقول بأخره: إن ذلك ليس على إطلاقه.

وليست مقالته عن عطف الصفات أيضًا بدالّة على شيء مما ورد في تعقيب الكاتب من ملازمة الواو للصفة الثامنة، إذا قام التنافي فيما بينها وبين السابعة. لأن قول ابن القيم، ومثله قول غيره^(٥٣)، ينصّ على تغاير الصفات واختلاف المعاني، لا التنافي، وعلى جواز العطف وحسنه واختياره دون وجوبه وتعيّنه؛ ويخلو بعدُ من الإشارة إلى اختصاص ذلك بالصفة الثامنة. وربما كان قول الدماميني في الشرح: «ليس التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه... ويكفي في العطف التغاير»^(٥٤)، أوضح ما يُلجأ إليه لدفع الشك والارتياب في ذلك.

(٥١) في المطبوع: كلام.

(٥٢) المصدر السابق ٣٠٤، وانظر فيه ٤١٣.

(٥٣) انظر المصدر نفسه ٤١١-٤١٣، والبحر المحيط ١١٥/٦، الارتشاف ١٩٢٨/٤.

(٥٤) انظر: المصنف ١١٠/٢.

على أن ما كان في كلام ابن القيم من «تعيّن العطف» في «تَيَّباتٍ وَأَبْكَارًا» [التحريم: ٥] لم يكن مبعثه أن كانت تلك الصفة المقترنة بالواو ثامنة، بل كان مرده إلى تعذر اجتماع الصفتين «الثبوبة والبكارة» معاً^(٥٥).

● عقد الكاتب (ص ٨٢٠-٨٢٣) فقرة لإعراب هذه الواو التي اختلف العلماء فيها في خمس من آي القرآن معيّنة، بدأ فيها بقول من أقرّ بواو الثمانية، ثم التفت إلى الأسماء التي سمى بها المخالفون هذه الواو، فكانت تلك الأسماء كما ساقها سبعة: حرف عطف، الواو الزائدة، واو الحال، واو الاستئناف، واو الابتداء، واو إذ، واو التقسيم.

ولو التفت الكاتب كما تقتضي الفقرة أصلاً إلى وجوه إعراب تلك الواو عند المخالفين، لكانت أربعة فقط: حرف عطف، الواو الزائدة، واو الحال، واو الاستئناف؛ ولعرف أن واو الابتداء وواو إذ عند من قال بهما لا تختلفان عن واو الحال إلا في العبارة، وأن واو التقسيم لا تخرج عن واو العطف، وأن الفارق بينهما جزئي دلالي. بل إن واو الثمانية عند بعض من قال بها تردّ إلى تلك الوجوه، ولا تخرج عنها.

وفي هذه الفقرة بعد ذلك من الغلط والتخليط وما إليهما أشياء يجب التنبيه عليها. هذا بعضها:

- ذكر الكاتب مذهب من رأى أن هذه الواو للعطف من العلماء، ثم قال: «ويبدو أن القائلين بهذا الرأي يأخذون النصوص على ظاهرها دون الاكتراث بالمعاني التي تعتور الألفاظ في الجمل».

وهذا الحكم عند التحقيق لا يلائم الواقع، لأن في أولئك العلماء الذين نصّ عليهم الكاتب أو أشار إليهم، من نبّه على ما كان لتلك الواو من معان ودلالات فتّفحها الكلام بسياقه ونظمه، نصّاً أو إشارة، إجمالاً أو تفصيلاً. ولو تأمل الكاتب بعض ما أحال عليه من مصادر ومراجع لقطع بصحته^(٥٦)، ولخفف من غلواء حكمه، وأحكم عبارته.

- نسب الكاتب حين ذكر الواو الزائدة إلى أغلب النحويين والمفسّرين القول بزيادة الواو في قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، ثم أشار إلى اختلاف الكوفيين والبصريين في هذه الواو، وقال: «فذهب البصريون إلى أنها واو عاطفة لا يمكن أن تكون زائدة بأية حال من الأحوال، وذهب الكوفيون إلى أن واو العطف تكون زائدة، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين. واحتج الكوفيون على زيادة الواو بقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]...».

وهذا الكلام فيه نظر؛ ذلك أن مراجعة أقوال العلماء في الآية المذكورة تدلّ على أن قول الكثرة الكاثرة من النحاة والمفسّرين كان بخلاف ما ادّعه الكاتب. ولو تأمل الكاتب أقوال العلماء فيما أحال عليه من مصادر لوجد أكثرها جارياً على ذلك. ثم إذا كان قول الكاتب صحيحاً فكيف استقام له ذلك مع ما قاله عن مذهب البصريين في عدم الزيادة، والبصريون يُعدّون كثرة في النحاة، ويزيدون عدداً على الكوفيين!

(٥٦) انظر مثلاً: المحرر الوجيز ٨٩/٣، ٥٠٨، تفسير القرطبي ٣٩٧/١٠، ٢٤٦/١٣،

البحر المحيط ١٠٤/٥، ١١٤/٦، ٢٩٢/٨، الجنى الداني ١٦٩، الدر المصون

١٣٠/٦، المغني ٤٧٦.

ثم إذا أراد الكاتب، كما يمكن أن يوحي بذلك كلامه في سياقه، أن الأخفش والمبرد ذهباً إلى زيادة الواو في «وَفُتِحَتْ»، فقد أخطأ التقدير؛ لأن الأخفش رأى أن الواو زائدة في قوله تعالى «وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا» [الزمر: ٧١]^(٥٧)، وصنيع المبرد في (المقتضب) كما قال الشيخ عبد الخالق عزيمة يُشعر بأنه كان مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو^(٥٨). وعليه يدل ما نقله الزجاج عنه^(٥٩)، وما عزا إليه غيره^(٦٠).

- ذكر الكاتب قول من ذهب إلى أن هذه الواو هي واو الحال. وقد وقع في ذلك منه أمران يدعون إلى التوقف:

الأول: إشارة الكاتب إلى أن محمود بن أبي الحسن الغزنوي ممن ذهب هذا المذهب. وهذه الإشارة التي دلّت عليها الإحالة إلى كتاب الغزنوي (وضح البرهان) لاتدلّ دلالة دقيقة على مذهب الغزنوي؛ لأن له في هذه الواو قولين: أحدهما الذي أراده الكاتب من إشارته، أن الواو في «وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا» [الزمر: ٧٣] للحال^(٦١). الثاني الذي أهمله أن الواو في «وَفُتِحَتْ» و«وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ» [الكهف: ٢٢] واو الثمانية، وهي واو استئناف^(٦٢).

(٥٧) معاني القرآن له ٦٧٣، وانظر فيه أيضاً ٣٠٦، تفسير الطبري ٢٤/٢٤-٢٥.

(٥٨) المقتضب ٧٧/٢-٧٨ حاشية ٤.

(٥٩) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦٣-٣٦٤.

(٦٠) انظر: الجني ١٦٩، المغني ٤٧٦، البرهان ٣/١٨٩-١٩٠، ٤/٤٣٩.

(٦١) وضع البرهان ٢/٢٦١.

(٦٢) المصدر السابق ١/٤٠٦.

الأمر الثاني: تصنيف الزمخشري فيمن ذهب هذا المذهب، ورأى أن الواو للحال، إذ قال: «وفصل الزمخشري ذلك فقال: «قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة...».

وهذا تخليط لا شك فيه؛ لأن الزمخشري لم يقل بواو الحال في أيّ من الآيات الخمس، والذي نصّ عليه في واو «وَتَأْمِنُهُمْ»، ونقله الكاتب، وتبّه عليه غير واحد، وعُرف به الزمخشري، واشتهر عنه، أنها الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف^(٦٣). فأين واو الصفة من واو الحال؟!!

ومن ثم كان ينبغي أن يذكر قولَ الزمخشري وجهًا خامسًا من وجوه إعراب هذه الواو في هذه الفقرة.

- عدّ الباحث مصطلح «واو التقسيم» من ابتداعات ابن المنير السكندري (ت ٦٨٣هـ).

وهذه النسبة على الجزم عند التحقيق لا يُسلم بها، لورود واو التقسيم اصطلاحًا ومفهومًا عند بعض معاصريه. فقد وقع مثله عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في غير موضع من كلامه. فقال مثلاً: «والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال أو، كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف...»^(٦٤)، وإليه عزاه غير واحد^(٦٥).

وإذا كانت سنة الوفاة قرينة تؤنس بسبق، كان ابن مالك أسبق في استعماله من ابن المنير.

(٦٣) انظر: البحر المحيط ٦/١١٥، الدر المصون ٧/٤٦٧، المغني ٤٧٧.

(٦٤) شرح التسهيل ٣/٢٢٠. وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٣.

(٦٥) انظر: المغني ٩٢، الهمع ٢/١٣٠.

- كان من فوات الكاتب هنا التنبيه على ما قاله الكفوي من أن الواو «تجيء بمعنى نعم. قيل: وعليه ﴿وَأَمْنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾»^(٦٦).
وهذا لا يتعيّن، وربما كان مستفاداً مما قدّره بعضهم من أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَمْنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ عاطفة، أو للاستئناف، وأن في الكلام مضمراً تقديره: نعم، وثامنهم كلبهم...^(٦٧).

● ورد في عبارة الكاتب ما كان يحسن التنبيه عليه من ضعف أو غلط ظاهر؛ منه فيما رأيت: - فلو كانت كذلك فكيف يمكن... (ص ٨١٧)
- تُرك المصطلح من أغلب النحويين. (ص ٨١٩)
- وردّ ابن هشام هذا الرأي، كون واو الحال... شيئاً واحداً. (ص ٨٢٢)
- يجعلها تختلف عن غيرها من الواوات، وكما بيّنا ذلك... (ص ٨٢٣)
هذا ما أحببت التنبيه عليه، وهو دال على أن بعض ما يُنشر في المجلة أحياناً يفتقر إلى ما يجب من إحكام وصواب، ولا يحظى بما يكفي من فحص وقراءة واختبار.

المصادر والمراجع

- أبنية كتاب سيبويه، الزبيدي، تح: د. أحمد راتب حموش، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤ م.
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر البدر، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٠ م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٩.

(٦٦) الكليات ٩٢٢ - ٩٢٣.

(٦٧) انظر: المعنى ٤٧٤، ٨٥٩.

- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، بيروت، دار الحديث، ط٣، ١٩٨٤.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩.
- إعراب القرآن، النحاس، تح: د. زهير زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨.
- الأعلام، الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٩، ١٩٩٠.
- إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكبري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٧٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: د. إبراهيم عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٠.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تح: بشير عيون، دمشق، مكتبة دار البيان، ط٢، ٢٠٠٤م.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٥٧م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تح: د. عبد الله التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، تح: علي معوض، عادل عبد الموجود، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٥م.
- الجنى الداني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، محمد نسيم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
- حاشية الجمل (الفتوحات الإلهية)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، تح: بدر الدين القهوجي، بشير الجويجاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٨٦-١٩٩٤م.

- دقائق التصريف، القاسم بن سعيد المؤدب، تح: د. أحمد القيسي، د. حاتم الضامن، د. حسين تورال، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- رصف المباني، المالقي، تح: أحمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: محمد عطا، طارق السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح التسهيل، المرادي، تح: د. ناصر حسين علي، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح الحمل، ابن عصفور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح الشافية، ركن الدين الأستراباذي، تح: د. عبد المقصود عبد المقصود، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: أحمد القادري، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٦م.
- شرح الكتاب، السيرافي، (السيرافي النحوي) دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح المفصل لابن الحاجب = الإيضاح.
- شرح المفصل، ابن يعيش، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- الصحيح والضعيف في اللغة العربية، د. محمود فجال، الإحساء، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ١٩٩٦م.
- طبقات المفسرين، الداودي، تح: علي محمد عمر، مصر، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٧٢م.
- عبد الحق بن عطية وتفسيره المحرر الوجيز، صالح باجية، الجامعة التونسية، ١٩٧٩م، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، غير مطبوعة.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، نشره برجستراسر وبرتزل، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، دمشق دار المدى، ٢٠٠١م.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- الكشاف، الزمخشري، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧م.

- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: د. عدنان درويش، محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - دار الفكر، ط٢، ١٩٧٠م.
- المحرر الوجيز، ابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- المزهر، السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن للأخفش، تح: د. عبد الأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: د. عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- معجم أخطاء الكتاب، صلاح الدين الزعبلوي، دمشق، دار الثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٦م.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي، ابن الأبار، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- مغني اللبيب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٢م.
- المقتضب، المبرد، تح: عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح: د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٩٧٩م.
- مناقب الإمام الشافعي وطبقات أصحابه، ابن قاضي شهبه، تح: عبد العزيز حرفوش، دمشق، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٣م.
- المنصف، الشمني، المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥هـ.
- نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، د. مكي الحسيني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الصحية، م١٥، ع١، ١٩٩٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط١٢.
- وضع البرهان في مشكلات القرآن، محمود الغزنوي، تح: صفوان داوودي، دمشق - بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ط١، ١٩٩٠م.